الأمم المتحدة

A/CN.9/624/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2007
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الأربعون
فيينا، ٢٥ حزيران/يونيه – ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧

المؤشّرات على الاحتيال التجاري

مذكرة من الأمانة*

المحتويات

الصفحة

المؤشّر ١٦: قيام المستخدَمين بارتكاب الاحتيال أو ضلوعهم فيه ٢
المؤشّر ١٧: مشاركة إخصائيين فنيين بصورة غير معتادة ٦
المؤشّر ١٨: تلقي طلبات غير مناسبة للإفصاح عن معلومات ٩
المؤشّر ١٩: تلقي رسائل تطفلية بالبريد الإلكتروني وما يتصل بذلك من إساءة استعمال للتكنولوجيا ١٣
المؤشّر ٢٠: وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات ١٧
المؤشّر ٢١: عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع وخدمات ٢١
المؤشّر ٢٢: الاحتيال في الأوراق المالية وإساءة استغلال السوق ٢٤
المؤشّر ٢٣: إساءة استغلال إجراءات الإعسار ٢٧
الإضافة ١: ممارسة الحرص الواجب ٣٠

* تأخّر تقديم هذه الوثيقة بسبب ضرورة استكمال المشاورات ووضع الصيغة النهائية لما ترتّب عليها من تعديلات.

210607 V.07-83564 (A)

المؤشّر ١٦: قيام المستخدَمين بارتكاب الاحتيال أو ضلوعهم فيه

يمكن أن يضلع مستخدمو أي شركة المستخدمون (أو غيرهم من العارفين ببواطن الأمور فيها ممن يتيسر لهم الوصول إلى معلومات أو نظم مماثلة، بمن فيهم الوكلاء والمقاولون والشركات والأطراف المنتسبة)، أيا كان مستواهم، في مجموعة منوّعة من المخططات الاحتيالية، تتراوح من اكتساب الثقة بهدف ارتكاب فعل احتيالي إلى استغلال فرصة أو ظرف داخل ذلك الكيان، إما وحدهم وإما بالتنسيق مع مستخدَمين آخرين أو أشخاص خارجيين.

الشرح:

جميع الشركات تعمل من خلال مستخدَمين. بيد أن هؤلاء يمكنهم أن يطلعوا على معلومات غير معلنة على الملأ (بما فيها معلومات سرية أو مسجلة الملكية) ويشغلون فعليا مواقع ثقة. وكثيرا ما تنفذ المخططات الاحتيالية بمشاركة مستخدَمي الكيان الذي يجري الاحتيال عليه. وقد يشارك في تلك المخططات مدراء ومستخدمون ذوو مهام فنية ومستشارون خارجيون ومستخدمون ذوو مؤهلات عالية زائدة عن الحاجة في مواقع حساسة ومستخدمون مؤقتون لم يُدقَّق في مؤهلاتهم ومستخدمون كبار أو رفيعو الخبرة يُعتقد أنهم فوق الشبهات. وأفعال الاحتيال المحتملة شتى، وقد تشمل نقل الأموال، واحتياز معلومات حساسة وبيعها أو إساءة استخدامها، والاحتيال في الجرد، والاحتيال في الاشتراء والاحتيال المحاسبي من أجل تضخيم الموجودات أو الإيرادات. أما دوافع وفرص الاحتيال لدى المستخدمين فيمكن أن تشمل فرط الطموح في مستوى الأداء المستهدف، أو برامج العلاوات أو الحوافز السنوية، أو المظالم، أو عدم وجود إشراف كاف أو ضوابط داخلية.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- قد يسعى المحتال إلى وضع نفسه أو مستخدم آخر ذي مؤهلات زائدة في منصب سهل المنال ولكن متدني المستوى من أجل الحصول بصورة غير مشروعة على معلومات أو بيانات قيّمة أخرى لأغراض مختلفة غير سويّة.

المثال التوضيحي ١٦-١: قيام موظف مكلف بالتنظيف والصيانة ببيع معلومات حساسة يتيسر له الاطلاع عليها دون رقابة من أحد.

المثال التوضيحي ١٦-٢: موظف مؤقت مخوّل باتخاذ القرارات ولديه إمكانية الاطلاع على مستندات قيّمة فيسرق تلك المعلومات ويبيعها.

- قد يشعر الموظف الذي يفتقر إلى المهارة الكافية لأداء مهام منصبه، إذ لا يمتلك المؤهلات اللازمة لذلك، بضغوط تدفعه إلى الاحتيال من أجل تحقيق مستوى الأداء المستهدف أو لكي يظهر على أنه يلبي التوقعات المتعلقة بذلك. وجعل العلاوات المفرطة مشروطة ببلوغ أهداف أداء غير واقعية قد يدفع المستخدمين إلى المشاركة في مخططات احتيالية للحصول على العلاوات.
- قد يلجأ موظف ليس سعيدا بعمله، أو يعتقد أنه لا يحظى بالتقدير المناسب، إلى الاحتيال أو قد يكون هدفا لمحتال يود استخدامه في مخطط احتيالي ضد الشركة التي يعمل فيها.

المثال التوضيحي ١٦-٣: مستخدم ساخط على شركته فيسعى إلى معاقبتها بالمشاركة في فعل احتيالي.

المثال التوضيحي ١٦-٤: مستخدم ساخط قد يقبل إكراميات أو رشاوى تعويضا عما يتصوره من عدم تقديره حق قدره.

المثال التوضيحي ١٦-٥: مستخدم يشعر بأنه لا يحظى بالتقدير فيصبح ضالعا في التلاعب بالعروض بالأسعار.

- قد يُغرى المستخدَمون باستغلال قدرتهم على الوصول إلى موجودات الشركة، بما فيها الموجودات غير المدرجة في كشف الميزانية، مثل قوائم الزبائن، لأغراضهم الخاصة.

المثال التوضيحي ١٦-٦: قد يستعمل المستخدم موجودات الشركة لأغراض شخصية دون إذن بذلك من أجل إثراء نفسه - فحتى الأفعال الاحتيالية الصغيرة، مثل رسوم المكالمات الهاتفية غير المأذون بها أو استعمال اللوازم المكتبية، يمكن أن تصبح كبيرة بالتراكم مع مرور الزمن.

المثال التوضيحي ١٦-٧: قد يقوم المستخدم بالتلاعب في حساب النفقات.

المثال التوضيحي ١٦-٨: قد يجري الاتصال بمستخدَم لا يدري أهمية البيانات المتاحة له لكي يبيع معلومات تبدو ظاهريا عديمة الأهمية.

- قد يطلب مديرون كبار من مستخدَمين أو يضغطوا عليهم لكي يساعدوهم في عملية احتيال في الشركة ذاتها، أو نيابة عن الشركة التي يعملون لصالحها.

المثال التوضيحي ١٦-٩: مصرفي كبير قام بتسهيل عملية احتيال بعدة ملايين من الدولارات لصالح صديق شخصي، متجاوزا ضوابط المصرف الداخلية، بالإيعاز إلى مستخدم أدنى رتبة بالموافقة على صفقات أثناء وجود ذلك المصرفي الكبير في إجازة. وخوفا من فقدان وظيفته إذا ما رفض، انصاع الموظف الأدنى رتبة، وأمكن تفادي انكشاف الاحتيال.

- قد يُنظر إلى عمل الموظف الكبير على أنه معقّد جدا وهام جدا ومربح جدا بحيث لا يجدر الشك فيه أو تفحّصه، ومن ثم يظل النشاط الاحتيالي مستورا.

المثال التوضيحي ١٦-١٠: شركة محامين متعددة الشركاء أفلست بفعل أنشطة شريك كبير مهيمن وناجح ظاهريا كان يسهّل عمليات احتيال واسعة النطاق.

المثال التوضيحي ١٦-١١: شركة محامين ضخمة جدا تضررت سمعتها وأصيبت بخسائر مالية تقدّر بالملايين بسبب ما يقوم به أحد الشركاء من عمل مع أشخاص آخرين كثيرا ما يبدون ملاحظات بشأن غرابته ولكن من الواضح أنه أعقد من أن يفهموه.

النصائح:

- ينبغي للكيانات التجارية أن تستعين بلجان مستقلة لتدقيق الحسابات وأن تجري مراجعات تحليلية وتدقيقات مباغتة للجوانب الناجحة وغير الناجحة من عملياتها.
- ينبغي لأرباب العمل أن يستحدثوا سياسات بشأن الاحتيال وتضارب المصالح، وأن يتكفلوا باطلاع مستخدَميهم عليها وتدريبهم على تنفيذها.

- ينبغي أن تكون لدى أرباب العمل سياسات فعّالة للإبلاغ التطوعي، وأن يتكفلوا باطلاع مستخدميهم عليها وبأن تكون لديهم ثقة في تنفيذها.
- ينبغي لأرباب العمل أن يكفلوا وجود رقابة وافية على جميع المستخدمين وكبار المديرين.
- ينبغي لأرباب العمل أن يجروا مراجعات دورية لعقود شركاتهم واتفاقاتها من أجل القضاء على الاحتيال في التعاقد والاشتراء، مثل الإكراميات والرشوة وتضارب المصالح.
- ينبغي لأرباب العمل أن يتكفلوا بألا يكون لأي موظف بمفرده صلاحيات مفرطة في اتخاذ القرارات، وبأن يكون هناك توزيع مناسب للمسؤوليات الهامة بين الموظفين في الكيان المعني، وكذلك رقابة داخلية فعّالة.
- ينبغي لأرباب العمل أن يفرضوا إجازات إلزامية: فاحتيال المستخدمين كثيرا ما يكتشف عندما لا يكون الجاني حاضرا للسيطرة على الوضع، كما إن المستخدمون المحتالون نادرا ما يأخذوا إجازات، أو قد تكون ساعات دوامهم غير عادية بالمقارنة مع سائر مستخدمي الشركة.
- ينبغي لأرباب العمل أن يستحدثوا نظام تناوب دوري على الوظائف، شريطة أن يكون هذا متوافقا مع قوانين العمل المحلية.
- ينبغي أن يكون لدى أرباب العمل برامج لمساعدة المستخدمين، من أجل إعانتهم على مواجهة الضغوط المرتبطة بمعالجة مسائل مثل الإدمان أو المشاكل الأسرية أو الضائقة الاقتصادية.
- ينبغي لأرباب العمل أن ينظروا في برامج لتشجيع الولاء بين المستخدمين، بما في ذلك منحهم رواتب قادرة على المنافسة.
- ينبغي لأرباب العمل أن يتنبهوا لأي تغيرات مفاجئة في أساليب حياة مستخدميهم، بما في ذلك المشتريات الباذخة أو التسهيلات الائتمانية المفرطة القيمة.
- ينبغي لأرباب العمل أن يتكفلوا بأن تكون معارف المستخدمين ومهاراتهم متوافقة مع المناصب التي يشغلونها.

- ينبغي لأرباب العمل أن يتحققوا مما يُذكر في طلبات التوظيف أو السير الذاتية من أشخاص مرجعيين أو خطابات تزكية.
- على وجه العموم، يجب على أرباب العمل أن يخلقوا في شركاتهم أجواء تتسم بالرقابة الصارمة منعا للاحتيال.

انظر أيضا: المؤشّر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ٩- الحوافز الفاسدة؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ١٧: مشاركة إخصائيين فنيين بصورة غير معتادة

إن مشاركة إخصائي فني لا تكفل أن تكون الصفقة حقيقية بالضرورة، خصوصا عندما تكون تلك المشاركة غير معتادة.

الشرح:

من الطبيعي أن يشارك الإخصائيون الفنيون في الصفقات التجارية بأدوار متنوعة. كما أن الشركات تعتمد عليهم للحصول على المشورة ولحماية أنفسها من الاحتيال التجاري. وقد تستخدم الشركة محاميا لكي يصوغ المستندات المستخدمة في الصفقة؛ أو محاسبا ليسدي المشورة بشأن الكيفية التي ينبغي بها تدوين الصفقة في دفاترها أو بشأن تداعياتها الضريبية؛ أو مستشارا ماليا أو خبيرا مصرفيا للتوصية بصفقة معينة أو لإسداء المشورة بشأن أنواع معينة من الصفقات.

بيد أنه عندما تبدو مشاركة أولئك الإخصائيين الفنيين أمرا غير عادي قد يدل هذا على وجود احتيال تجاري. فعندما لا يقدّم ذلك الإخصائي مشورة أو خدمات، بل يقتصر دوره على إحالة النقود، أو عندما يقوم الإخصائي بأفعال يقوم بها عادة إخصائي من نوع آخر، قد يكون هناك احتيال. ومما يدل على الاحتيال أيضا شدة الاعتماد على إخصائي فني معين يوفره مروج الاستثمار مما يستبعد المشورة المستقلة أو ممارسة الحرص الواجب من إخصائي فني خارجي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لأي فرد يتصرف كإخصائي فني أن يمتلك التحصيل الدراسي والخبرة اللازمين لتقديم المشورة أو الخدمات المتوقعة منه.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- شخص مفتقر إلى المؤهلات المناسبة، أو لا يمكن التحقق بسهولة من مؤهلاته، يقوم بأفعال يؤديها عادة، أو حصريا، إخصائيون فنيون.

المثال التوضيحي ١٧-١: يقوم محتال يروج لمخطط استثماري بتزويد المستثمرين المحتملين بشهادة شخص يتولى التحقق من مشروعية الصفقات في صك معين. ولا يقدَّم ذلك الشخص على أنه محام أو محاسب أو مستشار مالي، كما لا يحمل مؤهلات من هذا القبيل.

المثال التوضيحي ١٧-٢: الإخصائيون الفنيون المعنيون لهم سجل تأديبي، قد يشمل على شكاوى من الزبائن أو دعاوى مدنية أو ملاحقات جنائية.

- مروج الصفقة يعتمد اعتمادا شديدا على إخصائي فني معين يعمل معه، ويدعو إلى الاستعانة به، مستبعدا أي مشورة مستقلة.

المثال التوضيحي ١٧-٣: يؤكد المروّج للمستثمرين المحتملين أن الصفقة قد أُقرت من جانب محام يسميه المروّج ويدعو إلى الاستعانة بخدماته، ويشجع المروج المستثمرين على توجيه جميع الأسئلة إلى ذلك المحامي. وقد يذكر المروّج أيضا أن المحامين الآخرين سوف ينكرون وجود الصفقة لأنهم يفتقرون إلى الخبرة الكافية للعلم بصفقات من هذا القبيل.

- قد لا يقدم الإخصائي الفني أي مشورة بشأن الصفقة بل يقتصر دوره على حيازة النقود أو إحالتها، وإذا كان ذلك الإخصائي يشارك في المخطط دون علم بما يجري فقد يحصل على أتعاب دسمة لمجرد حيازة النقود أو إحالتها.

المثال التوضيحي ١٧-٤: يُبلّغ أحد الأطراف بأن محاسبا أو محاميا سوف يشارك في الصفقة ولكن دور ذلك المحاسب أو المحامي يقتصر على استلام النقود من ذلك الطرف وإحالتها إلى المحتال. ويستخدم المحتالون هذا الترتيب لإخفاء مصادر الأموال، وربما

للتأثير على ذلك الإخصائي الفني بأن يزعم أنه ضالع في غسل الأموال.

- قد يستعين المحتال بمستشارين ذوي سمعة حسنة، ولكنه يقيد اختصاصاتهم أو يزودهم بمعلومات كاذبة أو مضللة.

المثال التوضيحي ١٧-٥: يستعان بمحام مستقل أو بمحاسب للمساعدة في الصفقة، ولكنه يزوَّد ببيانات مالية وسجلات محاسبية زائفة.

النصائح:

- في حال وجود ارتياب بشأن الإخصائي الفني، ينبغي للمستثمر المحتمل أن يلتمس مشورة مستقلة، مثلا من مستشار فني خاص يعرفه ويحظى بثقته؛ وينبغي الامتناع بتاتا عن الاعتماد الحصري على المشورة المقدّمة من إخصائيين فنيين يقترحهم الطرف المقابل.
- ينبغي الامتناع بتاتا عن وقف ممارسة الحرص الواجب لمجرد زعم المستشار الفني للطرف المقابل أنه وجد الصفقة مشروعة.
- إذا كان الإخصائي الفني الموصى به من جانب مروّج الاستثمار مشاركا في الصفقة، فينبغي التحقق من مؤهلات ذلك الإخصائي وسجله التأديبي لدى أي هيئات متاحة معنية بالترخيص أو الرقابة.
- كثيرا ما ترفض الصناديق المهنية الخاصة بالتأمين من الأضرار ومن خيانة الأمانة تغطية الخسائر الناشئة عن عمليات الاحتيال. فينبغي عدم التعويل على تلك التغطية كبديل عن ممارسة الحرص الواجب.
- ينبغي للإخصائيين الفنيين أن يتشككوا في ما يتلقونه من زبائنهم من تعليمات غير معتادة.
- ينبغي للإخصائيين الفنيين الذين يمارسون مهنتهم منفردين أو كجزء من شركة صغيرة ويشاركون في إبرام صفقات تبدو ذات قيمة عالية جدا ويتلقون أتعابا مرتفعة لقاء خدمات ضئيلة أو معدومة أن يرتابوا في الغرض من الاستعانة بخدماتهم المهنية.

- ينبغي للإخصائيين الفنيين أن يحاذروا من استدراجهم إلى المشاركة في إبرام صفقات لا يفهمونها أو هم غير واثقين منها، خصوصا إذا قدّمت إليهم إغراءات غير عادية، مثل أتعاب عالية جدا أو ضيافة مفرطة السخاء.

انظر أيضا: المؤشّر ١ – المستندات المخالفة للنظم؛ المؤشّر ٤ – إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشّر ٨ – تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ١٠ – الاستجرار والاستمالة النفسانية؛ الإضافة ١ – ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ١٨: تلقي طلبات غير مناسبة للإفصاح عن معلومات

كثيرا ما تعتمد مخططات الاحتيال التجاري على معلومات يُحصل عليها باستخدام وسائل أو أساليب ليست معتادة أو مناسبة في ظروف معينة؛ وقد تستعمل تلك المعلومات في ارتكاب فعل احتيالي ضد الشخص أو الكيان الذي تطلب منه المعلومات أو ضد آخرين.

الشرح:

يتطلب ارتكاب عملية الاحتيال التجاري قيام المحتال بجمع معلومات من أجل إعداد خطة الاحتيال ومن أجل تحديد الضحايا المحتملين. ولهذه الغاية، قد تُلتمس قوائم زبائن الكيان التجاري من أجل تحديد أولئك الضحايا، أو قد يُلتمس الدليل الهاتفي الداخلي للكيان كيما يستعمله المحتال في توفير هوية لنفسه أو في إضفاء مصداقية على عملية الاحتيال أو في تحديد المتواطئين المحتملين. وقد يحتاج المحتال أيضا إلى المستندات أو الشعارات أو العلامات التجارية التي ينتجها الكيان بغية استنساخها واستعمالها في سرقة هوية ذلك الكيان. كما قد يسعى المحتال إلى الحصول على معلومات حيوية عن هوية شخص ما لكي يسرق تلك الهوية. وقد تُلتمس تلك المعلومات شخصيا أو بواسطة البريد الإلكتروني أو الهاتف أو الفاكس.

وقد تكون الظروف التي تُطلب فيها تلك المعلومات غير مناسبة أو غير عادية، مما يدل على فعل احتيالي محتمل. وقد يكون الطلب غير مناسب لأن المعلومات المطلوبة لا يفصح عنها عادة باستعمال شكل التخاطب المطلوب، أو قد يقدم الطلب، في الحالات الأشد تطرفا، للحصول على معلومات حساسة لا يفصح عنها أبدا على النحو الذي يطلبه المحتال. وقد يبدو الطلب غير عادي لأنه يتعلق بمعلومات لا يفصح عنها عادة لشخص في منصب المحتال أو قد يكون الطلب جزءا من نمط طلبات غير معتادة من جانب الكيان أو الشخص المعني. وعلاوة على ذلك، قد يكون الطلب غير مناسب لأن الشخص الذي يطلب منه تقديم تلك المعلومات ليس في وسعه أن يفصح عنها. وتمثل سرقة المعلومات والاحتيال المتعلق بالهوية

مشكلة متنامية، للأفراد والمؤسسات على السواء. ومن ثم، ينبغي للأشخاص المعنيين بالتجارة أو المال أن يدركوا قيمة المعلومات وأن يُنعموا النظر في ما يقدّم من طلبات للإفصاح عنها.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- قد يطلب المحتال تزويده بالمعلومات على نحو لا يستخدم عادة في توفير ذلك النوع من المعلومات، أو قد تُستخدم التكنولوجيا للاطلاع بصورة غير سليمة على معلومات سرية.

المثال التوضيحي ١٨-١: في مخطط "تصيّد احتيالي" (phishing)، يقوم المحتال بنسخ الموقع الشبكي أو العلامات التجارية لكيان ما، ثم يرسل بالبريد الإلكتروني رسائل تطفلية إلى الضحايا المحتملين، مستعملا المواد المنسوخة في خداع الضحية بجعله يعتقد أن الكيان المعني هو الذي أرسل الرسالة. ويطلب المحتال إلى الضحايا المحتملين أن يُدخلوا معلومات شخصية حساسة، مثل أرقام حسابات مصرفية أو تفاصيل تتعلق بالهوية، وأن يردوا على الرسائل. ثم يستخدم المحتال تلك المعلومات لسرقة أموال من حسابات الضحايا.

المثال التوضيحي ١٨-٢: قد تكون المعلومات المختزنة أو المنقولة بواسطة التكنولوجيا عرضة للإفشاء غير المتعمد، لأن برامجيات تنظيم الشؤون الشخصية والهواتف الجوالة يمكن أن تُربط بحواسيب للوصول إلى المعومات، والتكنولوجيا اللاسلكية هي شديدة التعرّض لذلك بسبب سهولة الحصول على معدات المسح. وقد تستخدم أدوات أو برامجيات "استنساخ ضربات المفاتيح" (أو التجسس الحاسوبي) لتسجيل وتنخيل كل ضربة مفتاح تُضرب على الحواسيب الشخصية.

المثال التوضيحي ١٨-٣: توسلات هاتفية شديدة قد تزعم أنها تروج لبرامج أو تكنولوجيات أو منتجات خاصة بالإغاثة من الكوارث (خارجية أو داخلية) سعيا للحصول على معلومات شخصية حساسة.

- قد يقدم الطلب للحصول على معلومات ليس من عادة الكيان أو الشخص المعني أن يقدمها إلى أفراد في منصب المحتال.

المثال التوضيحي ١٨-٤: كثيرا ما تنطوي مخططات الاحتيال التجاري على طلبات للحصول على معلومات بادية البراءة، لا يوفرها الكيان عادة للزبائن أو لأشخاص آخرين خارج نطاقه. فعلى سبيل المثال، قد يطلب المحتال قوائم زبائن أو أدلة بأرقام الهواتف الداخلية أو ما شابه ذلك، مما قد يستخدمه المحتال في الاتصال بالضحايا المحتملين أو في انتحال شخصيات موظفي ذلك الكيان.

المثال التوضيحي ١٨-٥: يُطلب من كيان ما أن يقدم توضيحا لأحد منتجاته أو إحدى خدماته على الورق الخاص بذلك الكيان. ويقوم المحتال بعدئذ باستخدام الترويسة المطبوعة على ذلك الورق في انتحال شخصية الكيان أو إضفاء مصداقية على مخططه.

المثال التوضيحي ١٨-٦: يُطلب من محام أن يتحقق من أن أحد الزبائن أو المتعاملين التجاريين معروف لدى المحامي، أو من أن ذلك الزبون أو المتعامل التجاري جدير بالثقة. ثم يقوم ذلك الزبون أو المتعامل التجاري، الذي هو شخص محتال، بإبراز تلك الرسالة للضحايا المحتملين لكي يشجعهم على الاستثمار لديه.

- قد يكون الطلب غير عادي أيضا لأن الشخص الذي يُطلب منه الإفصاح عن المعلومات ليس في وسعه فعل ذلك.

المثال التوضيحي ١٨-٧: يطلب المحتال من أمين صندوق في أحد المصارف أن يصدر له خطابا يُذكر فيه أن المحتال قد أودع لدى المصرف "أموالا طيبة نظيفة ذات مصدر غير إجرامي". ويقوم أمين الصندوق بإصدار البيان المطلوب، اعتقادا منه أن البيان صحيح وأن الخطاب بريء القصد، ثم يستخدم المحتال ذلك الخطاب في مكيدة استثمارية لإضفاء مصداقية على نفسه وعلى المخطط الاحتيالي.

- قد يُستدَل على وجود احتيال عند اتباع أنماط غير معتادة في النفاذ إلى قاعدة بيانات الشركة.

المثال التوضيحي ١٨-٨: يتمكن أفراد من خارج الشركة بالنفاذ إلى قاعدة بياناتها مرات متعددة. وقد يتمكن المحتال من الاطلاع على تلك المعلومات لكي ينشئ قوائم بالضحايا المحتملين أو لسرقة هويات الأفراد المدرجين في تلك القوائم.

النصائح:

- ينبغي للكيانات التجارية أن تحمي معلوماتها السرية بتنفيذ التعليمات المتعلقة بالاطلاع على تلك المعلومات واستخدامها، ومن خلال تدريب دقيق للموظفين الذين لهم احتكاك منتظم بالناس، وكذلك بالحد من عدد الموظفين الذين يمكنهم الاطلاع على تلك المعلومات.
- ينبغي أن يطلب من الموظفين، عند الاقتضاء، أن يوقّعوا على اتفاقات خاصة بالسرية لصون المعلومات الشديدة الحساسية.
- ينبغي إنعام النظر في أي طلب غير عادي للحصول على معلومات قبل أن يستجيب الكيان أو الشخص المعني لذلك الطلب.
- لدى نقل معلومات حساسة، مثل أرقام البطاقات الائتمانية والحسابات المصرفية، ينبغي استخدام الوسائل الآمنة فحسب وإتلاف أو حماية الإيصالات أو المستندات الأخرى التي تحتوي على معلومات من ذلك القبيل.
- ينبغي لكل كيان تجاري أن يستخدم إجراءات رصد فعّالة وإجراءات أمنية فعّالة لضمان عدم تمكّن أي أشخاص خارج ذلك الكيان من الاطلاع على معلوماته السرية، ولضمان علم الكيان بما يجري من محاولات للاطلاع على تلك المعلومات.
- ينبغي للكيانات أن تكفل وجود سياسات وإجراءات فعّالة لصون البيانات الحاسوبية، منعا للقرصنة وإساءة استعمال الحواسيب، وأن تكفل أمان المعلومات السرية واعتبار أي محاولة لتجاهل تلك السياسات مخالفة خاضعة للتدابير التأديبية.

انظر أيضا: المؤشّر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ١٩- تلقي رسائل تطفلية بالبريد الإلكتروني وما يتصل بذلك من إساءة استعمال للتكنولوجيا؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ١٩: تلقي رسائل تطفلية بالبريد الإلكتروني وما يتصل بذلك من إساءة استعمال للتكنولوجيا

أحدث الازدياد الشديد في الاستخدام التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق العالم ازديادا مقابلا في عمليات الاحتيال التي تستهدف التجارة وتستغل التكنولوجيا في تقليل المخاطر وزيادة العائدات المحتملة وعدد الضحايا.

الشرح:

إن الهواتف السلكية والهواتف اللاسلكية أو الخلوية وأجهزة الفاكس، والبريد الإلكتروني والانترنيت هي أمثلة للتكنولوجيات المتاحة في المناطق الحضرية والريفية على السواء في كل أنحاء العالم، والتي تستعمل بصورة مكثفة في الأنشطة التجارية. وثمة علاقة بين توافر واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التجارية من جانب وعمليات الاحتيال التجاري عبر الوطنية. وكمثال على ذلك، تسعى شركات كثيرة إلى توسيع أسواقها الداخلية والدولية بالإعلان عن منتجاتها وخدماتها للبيع عن طريق الإنترنت، مما يجتذب هجمات حاسوبية على الشركة ونُظمها وزبائنها.

وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا التجارية كأدوات للاحتيال على الضحايا ولإحالة العائدات وإخفائها. والمخططات الاحتيالية تحاكي التجارة المشروعة، مما يجعل من المرجح أن يؤدي التباين في الممارسات التجارية إلى تباين في أشكال الاحتيال التجاري مع مرور الزمن وفيما بين البلدان أو المناطق وفيما يتعلق بمجالات تجارية معينة. وقد شهد عدد ضحايا الاحتيال وإجمالي عائدات الاحتيال وعدد حالات الاحتيال عبر الوطني والاحتيال المرتبط بالتكنولوجيا ازديادا يماثل ازدياد استخدام التكنولوجيا في النظم التجارية وازدياد توافر التكنولوجيا للجناة والضحايا.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- تستخدم التكنولوجيا في تحديث عمليات الاحتيال الورقية التي قد يرجع تاريخها إلى قرون خلت.

المثال التوضيحي ١٩-١: ثمة نوع من الاحتيال "التصيّدي" القائم على تسديد رسوم مسبقة، يعرف باسم "419"، يستخدم الإنترنت والبريد الإلكتروني في إقامة الاتصالات وملاحقة الضحايا.

والاحتيال بالطريقة "419" هو صيغة حاسوبية لأسلوب الاحتيال القديم المعروف باسم "صديقك أسير"، الذي ترسل فيه مئات من الرسائل إلى أُسر ثرية تعرض إطلاق سراح ضحية وهمية مقابل تسديد رسم مسبق. وباستخدام الحواسيب في عمليات احتيال من النوع "419"، يمكن لعدة أفراد أن يرسلوا مليارات من رسائل البريد الإلكتروني التطفلية إلى مختلف أنحاء العالم، يعدون فيها بإطلاق سراح ثروات أسيرة، يمكن الحصول على نصيب منها مقابل تقديم معلومات شخصية أو مالية عن الضحايا وتسديد رسم مسبق. ثم "تُشفط" ثروات الضحايا وتستخدم هوياتهم والمعلومات المالية الخاصة بهم لتنفيذ عمليات احتيال أخرى.

- يُستخدم الشعور العام بالثقة في نظم التجارة والدفع الدولية في تفتير همّة المورّدين وتعليق إعمال الضوابط المعتادة فيما يتعلق بالائتمانات والمدفوعات.

المثال التوضيحي ١٩-٢: يتلقى مورّد مولّدات كهربائية تعمل بالديزل طلبية كبيرة عبر الإنترنت من مشتر خارجي. وبفعل الحماس الناشئ عن ضخامة الصفقة، يقبل التاجر عدّة أرقام لبطاقات ائتمان مختلفة كسداد للثمن. ويصدر المركز المعني بتخويل الدفع ببطاقات الائتمان أذونا بتسديد الثمن، ويتلقى التاجر أرقام تثبيت تلك الأذون، فيشحن المولّدات. وبعد أسبوعين، يكتشف التاجر أن المركز المذكور قد سحب ثمن المشتريات بحجة الاحتيال.

المثال التوضيحي ١٩-٣: مع أن الغالبية العظمى من الصفقات التجارية المبرمة عبر الإنترنت تتم دون مشاكل، فإن المحتالين يلجأون بصورة متزايدة إلى التعاقد على بضائع باستخدام صكوك مالية مزوّرة أو محوّرة، أو بيانات بطاقات دفع غير مأذون بها أو مسروقة، كوسيلة للسداد. وريثما يعلم التاجر بأن السداد قد رُفض، ربما تكون البضاعة قد شُحنت واستلمها المحتال وتصرف فيها. واسترجاع المبالغ المفقودة أمر بالغ الصعوبة وعادة ما يكون مستحيلا.

- بعد إجراء اتصال أوّلي بالشركة عن طريق البريد الإلكتروني، يقدم المشتري المحتال شيك شركة أو حوالة بريدية أو مصرفية بمبلغ يتجاوز مبلغ المبيعات، ثم يطلب من البائع أن يعيد الفارق بحوالة برقية.

المثال التوضيحي ١٩-٤: بائع جملة يتلقى رسالة بالبريد الإلكتروني من مشتر يقدّم فيها طلبية بضائع بقيمة قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار. ويزعم المشتري أنه يعمل لدى شركة معروفة ذات عمليات دولية. ويتلقى بائع الجملة "شيك شركة مصدّقا عليه" بمبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار، فيتصل بالمشتري عبر البريد الإلكتروني ليبلّغه بما وقع من "خطأ". ويوجه المشتري إلى البائع تعليمات مفادها أن يودع الشيك ويحتفظ بالمبلغ المستحق له ويرسل الباقي بحوالة برقية إلى منفذ تابع لخدمة حوالات نقدية. ويتوخى البائع الحذر من أن يكون الشيك عديم القيمة فينتظر إلى أن يتحقق المصرف من صحة الشيك. ويفترض البائع أن كل شيء على ما يرام فيرسل حوالة برقية بالمبلغ الزائد حسب التعليمات، ثم يشحن البضاعة. وبعد أسبوعين، يلغي المصرف سداد الـ٠٠٠ ٥٠ دولار إذ وجد أن الشيك مزوّر وأن الشركة المذكورة فيه لم تتمكن من اكتشاف التزوير إلا عند إتمام عملية المطابقة الشهرية للحسابات.

- يعلم المحتالون أن الإنترنت توفر سبلا آمنة وفعّالة لتسويق البضائع المسروقة.

المثال التوضيحي ١٩-٥: قد يستخدم المحتالون مزادات إلكترونية لبيع ما سرقوه من بضائع، أو قد يعملون كوسطاء لعصابات سرقة في مناطق مختلفة من العالم قد تقوم بشحن البضائع المسروقة إلى الفائزين بالمزاد مباشرة.

- تجتذب الإنترنت المحتالين الذين يستخدمون التكنولوجيات الجديدة لإبقاء هوياتهم طي الكتمان.

المثال التوضيحي ١٩-٦: يستخدم المحتالون في كل أنحاء العالم أسلوب "الاسترزاع" عبر الإنترنت، وهو إنشاء مواقع شبكية زائفة مماثلة للأصل بهدف تغيير وجهة الاتصالات القاصدة إلى موقع شبكي مشروع لتذهب إلى موقع احتيالي.

المثال التوضيحي ١٩-٧: ثمة صلة بين التكنولوجيات والاحتيال عبر الوطني عندما يستخدم المحتالون تقنيات تحويل المكالمات والرد المُغفَل على الرسائل الإلكترونية وما إلى ذلك من وسائل سعيا إلى إخفاء هوياتهم وأماكنهم وتفادي تعقبهم من جانب أجهزة إنفاذ القانون.

- يتزايد استخدام المحتالين تكنولوجيات النقل والمعلومات والاتصالات بصورة أنجع في نقل الخبرات من منطقة إلى أخرى، وفي تحديد الضحايا والاتصال بهم وخداعهم، وفي تفادي الانكشاف، وفي إخفاء العائدات.

المثال التوضيحي ١٩-٨: ثمة أنواع متزايدة من المخططات الاحتيالية تعتمد إلى حد بعيد على العناصر التكنولوجية وتستغل مواطن الضعف في التكنولوجيات، منها الاحتيال في التسويق عن بعد والاحتيال بواسطة الإنترنت والاحتيال في بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والاحتيال على المؤسسات المالية. وتنحو مخططات الاحتيال عبر الوطني الأكثر تطورا إلى استغلال أحدث التطورات التكنولوجية في الوصول إلى الضحايا المحتملين، بما فيها الهواتف الخلوية وبروتوكول التخاطب الصوتي عبر الإنترنت (VOIP) والاتصال عبر الإنترنت.

النصائح:

- ينبغي التنبّه إلى شساعة نطاق ما تواجهه الأوساط التجارية من عمليات احتيال تُرتكب بواسطة الإنترنت والتكنولوجيات المتصلة بها، إذ تمس كل أنواع النشاط التجاري المشروع، وإلى أن الطلبيات الدولية معرّضة على وجه الخصوص في هذا الشأن.

- ينبغي توخي الحذر عند إبرام صفقات بيع عبر الإنترنت تتعلق ببضائع عالية القيمة، إذ كثيرا ما تكون مستهدفة بمخططات الاحتيال عبر الإنترنت، بما فيها المزادات المنظمة عبر الإنترنت أو البيع بالتجزئة عبر الإنترنت ومخططات الاحتيال في بطاقات الائتمان.

- ينبغي الإصرار على تلقي المبلغ المناسب من النقود في أي عملية بيع، وتفادي إعادة تحويل نقود إلى المشتري بناء على "سداد زائد" لم يجر نقدا.
- عند استخدام شيكات أو حوالات بريدية أو مصرفية أو صكوك مالية مشابهة كوسائل للدفع، مصدّقة أو غير مصدّقة، ينبغي التحقق من المبلغ وفحص الرقم والتوقيع باستخدام قنوات اتصال مباشرة غير الإنترنت والبريد الإلكتروني، إن أمكن ذلك. وينبغي الاستعلام لدى هيئة البريد أو المصرف المصدر بغية التحقق من صحة أرقام المستندات أو المبالغ.
- ينبغي التنبّه إلى الأساليب الشائعة في إساءة استعمال التكنولوجيا، مثل "التصيّد الاحتيالي" عبر البريد الإلكتروني، حيث يُستجر الضحايا إلى تقديم معلومات تتعلق بهويتهم أو بشؤونهم المالية إلى محتالين يتقنعون بقناع شخصيات تجارية أو أشخاص عاملين في أجهزة حكومية، أو "استزراع المواقع على الإنترنت" حيث تُستعمل مواقع شبكية زائفة مطابقة للأصل في تغيير وجهة الاتصالات القاصدة إلى موقع شبكي مشروع لتذهب إلى موقع احتيالي.

انظر أيضا: المؤشّر ٧- فرط تعقد الصفقات أو فرط بساطتها؛ المؤشّر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ١٨- تلقي طلبات غير مناسبة للإفصاح عن معلومات؛ المؤشّر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ المؤشّر ٢١- عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع أو خدمات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات

قد يسعى المحتال إلى تجنيد موظفي مبيعات لكي يتولوا بيع البضاعة أو المنتجات المالية وسيُطلب من الشخص المكلف بالبيع أن يدفع (أو "يستثمر") رسما للانضمام إلى البرنامج ثم يقوم بتجنيد آخرين، يدفعون هم بدورهم رسوما يتلقى منها المحتال والمجنّد السابق عمولات. وعادة ما تعطى للمجندين وعود بالحصول على عوائد كبيرة، تتأتى من عمليات البيع ومن رسوم التجنيد على السواء.

الشرح:

عادة ما تنشئ المؤسسات الصناعية وشركات التسويق شبكات للتوزيع وتجند موظفي مبيعات لخدمة تلك الشبكات. وقد يعرض بعضها على موظفي المبيعات المجندين حوافز

لتجنيد موظفي مبيعات آخرين لكي يعملوا لحسابهم ويقاسموهم عمولات البيع. وقد يكون هذا الهيكل التسويقي المتعدد الطبقات أمرا مشروعا، ولكن المحتالين يستخدمون ترتيبات من هذا القبيل أيضا لتيسير الاحتيال.

ويتخذ هيكل البيع، في الأساس، شكلا هرميا يشغل فيه المحتال موقع القمة وتأتي تحته طبقات متتالية من موظفي المبيعات أو الضحايا. والهدف من ذلك هو الحصول على أكبر عدد ممكن من موظفي المبيعات بغية تعظيم الرسوم المتقاضاة. وإلى جانب ذلك، قد يشترط المحتال على الشخص المجند، وبالتالي على مجندي ذلك المجند، أن يشتروا كميات كبيرة من المنتجات قد يتبين أن من الصعب بيعها إذا كانت منطقة البيع مشبعة بموظفي المبيعات. وعادة ما يؤدي هذا إلى إثراء المحتال وعدد قليل جدا من المجندين الأوائل الذين يحتلون قمة الهرم، أما المجندون اللاحقون فيخسرون معظم استثماراتهم أو كلها عندما ينهار الهرم في نهاية المطاف.

وأي "ربح" في هذا المخطط هو ربح وهمي بصرف النظر عن نوع المنتج أو الخدمة أو الاستثمار أو البرنامج الأصلي، إذ يتأتى من طبيعة المخطط الهرمية. ولا يمثل هذا "الربح" سوى رأس مال أصيل أو مستثمر يعاد إلى المستثمر من رأسماله الخاص أو من الأموال التي يسهم بها المستثمرون – الضحايا الآخرون. والمخططات الاحتيالية عبر الوطنية المتعددة الطبقات والقائمة على التسويق الواسع النطاق تستخدم ولايات قضائية متعددة لتنفيذ جوانب مختلفة من تلك المخططات، وهي معروفة بأنها تستخدم تكنولوجيات اتصال تضفي مظهرا يوحي بأنها موجودة في دول أخرى.

الأمثلة والحالات النموذجية

- في بعض الأحيان، يكون الهيكل الهرمي هو نفسه الحافز، إذ يغري الضحايا بتقديم مرشحين للانضمام إلى البرنامج.

المثال التوضيحي ٢٠-١: من أجل الرسوم، عرض موزع بضائع على موزعين محتملين فرصة تجنيد بائعين جدد وتلقي عمولات مباشرة ومتراكبة عن كل بائع جديد يجندونه. ويتوجب على الموزع المحتمل أن يشتري كمية معينة من البضاعة يمكنه أن يعاود بيعها إلى البائعين المجندين من جانبه.

المثال التوضيحي ٢٠-٢: عرضت شركة تسوق منتجات مختلفة على موزع محتمل عمولات مباشرة ومتراكبة مقابل تجنيد بائعين

يعملون تحت إشرافه. ويتوجب على الموزع المحتمل أن يوافق على شراء كمية كبيرة من البضائع يمكنه أن يعاود بيعها إلى البائعين الذين يجنّدهم. وليس لدى الشركة أهداف محددة بشأن مبيعات التجزئة، وتُحسب العمولات على أساس مبيعات الجملة. وإلى جانب ذلك، لن تقبل الشركة إرجاع أي بضاعة غير مبيعة.

- وفي أحيان أخرى، يستخدم المحتالون هياكل تسويق متعددة الطبقات خلف الكواليس، إذ يعتمدون على العرض الأصلي في استمالة المجندين مع تغيير تفاصيل الاستمالة بحيث تناسب المناطق المختلفة من العالم وميول الزبائن وفئات الضحايا.

المثال التوضيحي ٢٠-٣: عرض مروّج صك مالي غريب الطراز وعديم المخاطر ومرتفع العوائد، يسمى "برنامج التجارة الدوّارة"، على مستثمرين محتملين أثرياء عوائد شهرية قدرها ١٠٠ في المائة و"علاوات" إضافية لقاء جلبهم مستثمرين جدد، سيكون من حقهم أيضا الحصول على علاوات في حال جلبهم مستثمرين آخرين.

المثال التوضيحي ٢٠-٤: في اقتصاد ذي توجه استهلاكي، استخدم أحد المروجين إعلانات في الصحف ورسائل هاتفية و"ندوات استثمارية" في فنادق ومجمعات تسوّقية للاتصال بمجنّدين جدد في مخطط استثماري وعد بتقديم عوائد تصل إلى ٥٠٠ ٢ في المائة شهريا في غضون ثلاثة أشهر و٥٠٠ ٦٢ في المائة في غضون ستة أشهر "بدون مخاطرة".

المثال التوضيحي ٢٠-٥: في اقتصاد نام، كان فيه حق الملكية الخاصة جديدا نسبيا، استدرج أحد المروجين مستثمرين من موظفي شركات عاملة في ميدان "الاقتصاد الجديد"، بأن عرض عليهم "مصلحة غير مقسَّمة" في مزارع نائية لأشجار الساج أو في أشجار ساج غير قابلة للتحديد أو حتى غير موجودة.

المثال التوضيحي ٢٠-٦: في اقتصاد انتقالي، أغرى أحد المروجين سكان مناطق حضرية عاطلين عن العمل بعوائد موعودة قدرها ٦٠ في المائة مقابل الحق في تربية حشرات لأغراض دوائية.

- من شأن ظروف مثل مرحلة تطور اقتصادي كبير أو مرحلة انتقالية أن تُحدث زيادات ضخمة في عمليات الاحتيال القائمة على مخططات تسويق واسعة النطاق ومتعدد الطبقات وهرمية الطابع، والتي تسعى إلى استغلال الحيرة فيما بين المبادئ الاقتصادية القديمة والجديدة، واستغلال أنشطة معينة مثل خوصصة المنشآت التي تملكها الدولة.

المثال التوضيحي ٢٠-٧: دولة تسعى إلى الانتقال من نظام ملكية مركزية إلى نظام ملكية خاصة أصيبت بتدهور اقتصادي شديد نتيجة لعمليات احتيال باليانصيب هرمية الطابع قام بها أفراد من القطاع الخاص على نطاق البلد كله.

النصائح:

- عندما يشترط أحد البرامج الاستثمارية شراء بضائع مخزونة ومعدات تسويق عالية الثمن، ينبغي الاتصال بالهيئة الرقابية المختصة للحصول على معلومات عن ذلك البرنامج، كما ينبغي ممارسة الحد الأدنى من الحرص الواجب فيما يتعلق بنوعية البضائع المخزونة وثمنها وسمعة المورّد وما إلى ذلك.
- ينبغي الحذر من البرامج التي تعرض على المستثمرين المحتملين عمولات أو نسب عوائد عالية لقاء تجنيد مستثمرين جدد، يمكنهم بدورهم تجنيد آخرين.
- ينبغي التنبّه إلى احتمال وجود احتيال عندما يعرض المروّج مقدارا رمزيا من المنتجات، مع وعد بفوائد كبيرة إذا تمكّن المستثمر المحتمل من زيادة عدد المجنّدين الجدد، ولا يسمح البرنامج بإرجاع البضائع غير المبيعة.
- كثيرا ما يعرض مروّجو المخططات الهرمية "برامج لتعزيز الموجودات". وقد يكون هناك احتيال عندما يعرض المروج "عوائد تفوق ما هو مألوف في السوق" أو برامج تقوم على صكوك مالية أو استثمارات أو منتجات غريبة الطراز على مشاركين لا دراية لهم بأسواق الصكوك أو الاستثمارات أو

المنتجات الأصلية، أو عندما يُعرض البرنامج أثناء مناسبة تنظم على أنها "حدث خيري" أو "إحساني"، أو عندما يشترط البرنامج دفع رسم دخول ابتدائي.

انظر أيضا: المؤشّر ٥- عدم تناسب العوائد؛ المؤشّر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ٩- الحوافز الفاسدة؛ المؤشّر ١٣- التشكك في مصادر السداد أو مجهوليتها؛ المؤشّر ١٥- إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية؛ المؤشّر ١٩- تلقي رسائل بريد إلكتروني تطفلية وما شابه ذلك من إساءة استعمال للتكنولوجيا؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ٢١: عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع وخدمات

كثيرا ما يسهّل عمليات الاحتيال المتعلقة بسلع أو خدمات قيام المحتالين بإعطاء صورة ملفقة عن طبيعة أو نوعية أو قيمة السلع أو الخدمات المزمع تقديمها أو التي هي موضوع الاستثمار.

الشرح:

يمثل بيع السلع أو الخدمات عنصرا هاما في التجارة الدولية. وكثيرا ما يستغل المحتالون هذه الأنشطة في ارتكاب أفعال احتيالية، بأن يبرموا صفقة دون وجود نيّة في أداء التزاماتهم، أو بأن يقرروا فعل ذلك أثناء سير الصفقة. وقد يرتكب مروّج الصفقة فعلا احتياليا بإعطائه صورة ملفقة عن السلع أو الخدمات المعنية، أو قد يجد مشتري المنتج، أو أحد المستثمرين، أو شخص يعوّل على تلقي سلع ملموسة أن تلك السلع لم ترد أبدا أو لا وجود لها بتاتا. وفي حال تلقي سلع، قد تكون السلع التي تُلقيت أو التي استُثمر فيها مختلفة اختلافا شديدا عما زعمه المحتال أو عن المواصفات المذكورة في الصفقة. كما قد تكون تلك السلع ذات قيمة أدنى بكثير أو ضئيلة جدا، أو قد تكون مزيفة أو جرى العبث بها على نحو يقلل كثيرا من قيمتها. وبالمثل، فإن الضحية الذي تعاقد على تلقي خدمات وسدد قيمتها سلفا قد لا يتلقى تلك الخدمات أبدا.

الأمثلة والحالات النموذجية

- قد تكون السلع التي هي موضوع الصفقة أقل نوعية أو أدنى قيمة مما ينص عليه العقد، أو قد تكون السلع مزيفة.

المثال التوضيحي ٢١-١: ثمة سلع مثل المنتجات التَرَفيّة والقطع الفنية والتحف الأثرية والأحجار الكريمة، التي يحتاج بشأنها المشتري إلى دراية خاصة للتأكد من قيمتها وأصالتها، قد يُزعم أن قيمتها أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية أو أن مصدرها مشروع.

المثال التوضيحي ٢١-٢: التُمست استثمارات احتيالية بناء على توقعات مزعومة بحدوث زيادة ضخمة في قيمة مجموعة منوعة من المنتجات، منها القطع الفنية والطوابع البريدية وحتى الويسكي المصنوع من الملت.

المثال التوضيحي ٢١-٣: قد تُغيّر الوسمة أو تُثبت على منتجات زائفة لكي يخدع بها مشترون أغرار.

المثال التوضيحي ٢١-٤: ثمة مستحضرات صيدلية أو منتجات أخرى، تباع بأسعار مخفضة جدا عبر الإنترنت وفي أماكن أخرى، قد تكون منتجات مزيفة أو منتجات سوق سوداء تباع للحصول على عائدات من جرائم سرقة أو جرائم أخرى.

المثال التوضيحي ٢١-٥: يتعاقد المحتال مع مشتر لكي يبيعه سلعا مصنوعة لأغراض خاصة. وبعد أن يتلقى المحتال ثمن البيع يكتشف المشتري أن السلع المشحونة هي سلع مقلَّدة.

- قد يزعم المحتال أن السلع قد شُحنت أو استُلمت مع أن هذا لم يحدث في الواقع، أو أن السلع موجودة مع أنها ليست كذلك.

المثال التوضيحي ٢١-٦: يتعاقد المحتال مع مشتر لكي يبيعه سلعا معينة، ويتفق الطرفان على أن يقبل البائع خطاب ائتمان كوسيلة للسداد. ولا يشحن البائع شيئا، لكنه يقدّم إلى مصرفه مستندات حسب الأصول، ويقوم مصرف البائع بدفع ثمن العقد.

المثال التوضيحي ٢١-٧: يطلب المحتال تمويلا من مصرف ما من أجل تحويل مواد خام إلى منتَج نهائي. ويزعم المحتال أن المواد الخام هي في حيازته فعلا، ويحث المصرف على تقديم التمويل اللازم مع

أن المصرف لم يشاهد تلك المواد بتاتا. ويتلقى المحتال عائدات الصفقة مع أن المواد الخام غير موجودة.

- قد يكون المحتال قد عبث بالسلع المتلقاة.

المثال التوضيحي ٢١-٨: يتعاقد المحتال على بيع سلع معينة إلى مشتر، ويتفق الطرفان على أن يقبل البائع خطاب ائتمان كوسيلة للسداد. ويقوم المحتال بشحن السلع في حاويات موسومة وسما سليما بما يتوافق مع مستندات الشحن. ويقدّم المحتال إلى المصرف مستندات حسب الأصول لكي يتلقى ثمن الصفقة، بناء على تسليم الحاويات، قبل أن يكتشف المشتري أن الحاويات مليئة بخردة معدنية بدلا من السلع المتعاقد عليها.

المثال التوضيحي ٢١-٩: قد يُعبث بالأختام الموجودة على متن سيارات الشحن أو على حاويات السلع، وتخلى تلك السيارات أو الحاويات من محتوياتها ثم تبدّل الأختام التي عبث بها بأختام زائفة.

النصائح:

- ينبغي أن يُحرص دائما على التأكد من وجود السلع بصورتها المزعومة، قبل إبرام أي صفقة تعتمد على وجود تلك السلع.
- ينبغي للمرء ألا يتهور أبدا في التعويل على ما يدعيه المروّج لنفسه من دراية بالمنتَج المعني، خصوصا عند التعامل بسلع لا دراية للمرء بها.
- إذا كانت المنتجات متاحة للتفقد فينبغي فحص الوسوم والنوعية فحصا دقيقا، أو تكليف خبير حسن السمعة بفحص المنتجات عند الاقتضاء.
- إذا كان سعر السلعة المعروضة يقل كثيرا عن سعر بيعها بالجملة فينبغي للمرء أن يرتاب وأن يحصل على عينة عشوائية منها ويكلف خبيرا حسن السمعة بتحليلها أو تقييمها.
- ينبغي للمرء أن يعرف الطرف الذي يتعامل معه، بما في ذلك ممارسة ما قد يلزم من الحرص الواجب للتثبت من مصداقية ذلك الطرف.
- إذا كانت المنتجات متاحة للتفقد، فينبغي إجراء فحص دقيق لوسومها ونوعيتها.

انظر أيضا: المؤشّر ٣- وجود تضاربات في الصفقة؛ المؤشّر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشّر ١٩- تلقي رسائل بريد إلكتروني تطفلية وما شابه ذلك من إساءة استعمال للتكنولوجيا؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ٢٢: الاحتيال في الأوراق المالية وإساءة استغلال السوق

كثيرا ما تنطوي مخططات الاحتيال التجاري على بيع أوراق مالية غير مسجلة، من جانب أشخاص ليس مرخصا لهم ببيعها بمقتضى القوانين واللوائح المنطبقة على الأوراق المالية، أو عندما يساء استغلال السوق أو يتلاعب به.

الشرح:

يمثل إصدار الأوراق المالية وبيعها عنصرا أساسيا في التمويل والتجارة الدوليين، وينشط واضعو اللوائح التنظيمية لسوق الأوراق المالية في معظم البلدان نشاطا كبيرا في منع وملاحقة الاحتيال في الأوراق المالية وإساءة استغلال السوق المالية. وهم يفعلون ذلك، جزئيا، باشتراط تسجيل الأوراق المالية وحصول الأشخاص الذين يبيعونها على ترخيص بذلك. وكثيرا ما يسعى المحتالون إلى التلاعب بتصورات الأمان هذه التي ولّدتها النظم الرقابية، وإلى جني الأرباح التي يمكن أن تتأتى من إساءة استغلال أسواق الأوراق المالية.

وإضافة إلى التلاعب بالسوق من خلال تربّح العارفين بالدواخل، قد يجد المستثمرون أنفسهم عرضة لتكتيكات بيع شديدة الضغط فيما يتعلق بأوراق مالية أو قد يقعون ضحية لما يسمى بمخطط "أُنفخ وأَغرق" (pump and dump)، الذي يزيد بصورة مصطنعة من سعر الورقة المالية والطلب عليها، مما يتيح للمحتال أن يبيع كل ما لديه منها بالسعر المبالغ فيه. وعلاوة على ذلك، يمكن لإدارة شركة معينة ذات أسهم عامة التداول أن تشفط الأموال والموجودات على حساب المساهمين ذوي الحصة غير المسيطرة. وعلى وجه العموم، ثمة نسبة عالية من القضايا الخاصة بالأوراق المالية تنطوي على واحد أو أكثر من هذه المخالفات الأساسية التالية: وسطاء يعملون دون ترخيص؛ أوراق مالية غير مسجلة، أو أوراق مالية وهمية، أو تلفيقات أو إغفالات احتيالية، أو توصيات غير مناسبة، أو تعامل مفرط أو ما يسمى "تفوير"، أو تلاعب بالسوق، أو سرقة أموال الشركة وموجوداتها صراحة من جانب العارفين بدواخلها.

الأمثلة والحالات النموذجية

- تروَّج الأوراق المالية الاحتيالية أو الوهمية بعدة أساليب متنوعة تحاكي أساليب تسويق الأوراق المالية المشروعة وتتوسع فيها، هي:

  - تشجيع أو نشر إعلانات أو مقالات صحفية تحتوي على معلومات كاذبة أو مضللة؛

    المثال التوضيحي ٢٢-١: نشرت مقالات وإعلانات توحي بأن سندات حقبة الحرب العالمية الأولى، التي كانت صالحة في يوم من الأيام والتي سبق أن أبطل تداولها بمقتضى القوانين وبمقتضى معاهدات دولية.

  - إجراء اتصالات تطفلية؛

    المثال التوضيحي ٢٢-٢: تَرد مكالمات هاتفية أو فاكسات أو رسائل بريدية أو رسائل بريد إلكتروني تطفلية من أشخاص يقدّمون أنفسهم على أنهم مروّجو أوراق مالية أو شركات سمسرة، ويدعون متلقي تلك المكالمات أو الرسائل إلى التصرف في الحال "قبل أن يبرد الحديد".

  - استخدام تكتيكات بيع قائمة على تشديد الضغط، وكثيرا ما تقترن هذه بعنصر استعجال فيما يتعلق بالاستثمار.

    المثال التوضيحي ٢٢-٣: توحي عمليات الترويج بأن هناك فرصة ربح فريدة سوف تضيع ما لم يتخذ المستثمر إجراء فوريا بشأنها، لأن باب الاستثمار مفتوح لعدد محدود فحسب من الناس. وقد يُزعم أن السوق مفتوحة لمدة محدودة فحسب.

  - ثمة تأكيدات بأنه ليست هناك مخاطر تذكر؛

  - وكثيرا ما يشار إلى ما يسمى "أسواق سرية" يحدث فيها التعامل.

- الأوراق المالية الاحتيالية أو الوهمية تمثل انتهاكا لقوانين الأوراق المالية ولوائحها التنظيمية وتفسد المخطط الرقابي لتلك القوانين واللوائح:

  - عدم تسجيل الأوراق المالية تسجيلا سليما؛

المثال التوضيحي ٢٢-٤: قد يزعم المحتال أنه لا حاجة إلى تسجيل الأوراق المالية في هذه الحالة.

- أو كثيرا ما يكون الشخص الذي يبيع الورقة المالية الاحتيالية أو الوهمية غير مرخص له كسمسار أوراق مالية.
- أو وجود تلفيقات وإغفالات لمعلومات جوهرية عن الأرباح والمخاطر والرسوم المرتبطة بالاستثمارات التي تمثلها الأوراق المالية المعنية.

- كثيرا ما تكون الأوراق المالية الاحتيالية غريبة المظهر أو ذات سمات غريبة أو مقرونة بحكايات لا تصدّق تعليلا لقيمتها المزعومة.

المثال التوضيحي ٢٢-٥: صناديق معدنية تحتوي على أوراق مالية يُزعم أن قيمتها تناهز مليارات الدولارات في شكل ما يدعى "Federal Reserve Notes" (سندات المصرف الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية)، اكتشفت حديثا في الفلبين بعد أن خبأها أحد لوردات الحرب السيّئي السمعة في نهاية الحرب العالمية الثانية.

- بيانات حسابات أو بيانات صفقات ذات مظهر غير نظامي، مما يوحي باحتمال وجود تزوير بهدف تمويه سرقة.

النصائح:

- ينبغي عدم التعامل بالأوراق المالية إلا من خلال قنوات وسماسرة ذوي سمعة حسنة.
- ينبغي رفض الصفقة المقترحة أو الاتصال بالهيئة المختصة بالرقابة على الأوراق المالية للتأكد من أن البائع يحمل رخصة سليمة وأن الورقة المالية ذاتها تفي بمتطلبات التسجيل المعمول بها.
- ينبغي للمرء أن يناقش أي استثمار مقترح مع مستشاره المالي المستقل قبل أن يستثمر، خصوصا عندما يبدو أن ثمن الصك المالي المعني يتزايد أو يتناقص بسرعة.
- ينبغي إجراء مراجعة دقيقة لجميع بيانات الحسابات بحثا عن أي مؤشّر على وجود مخالفات قد تدل على وجود بيان مزوّر بهدف تمويه سرقة.

- ينبغي التحقق من صحة الحسابات بصورة مستقلة لدى البيت المالي الذي يقال إن الحسابات مودعة لديه.
- عندما يتعذر فهم الورقة المالية دون تعليلات معقّدة وملتوية ذات سمات غير معتادة، ينبغي رفضها أو التحقق منها بصورة مستقلة.

انظر أيضا: المؤشّر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشّر ٢٣: إساءة استغلال إجراءات الإعسار

قد تستخدم إجراءات الإعسار كآلية لتسهيل الاحتيال التجاري، يتيسر إحالة الأموال بصورة غير سليمة، أو بالحصول على استثمار في الكيان المعسر بصورة ملفقة، أو بتقديم مطالبات زائفة أو بيعها.

الشرح:

توجد لدى معظم النظم القانونية تشريعات خاصة بالإعسار من أجل تمكين الشركات أو الكيانات المنفردة العاملة في الميدان التجاري من إعادة هيكلة ديونها بواسطة إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية. وتوفر نظم الإعسار هذه قدرا كبيرا من الرقابة في إجراءات الإعسار، من خلال إشراف قضائي أو إداري، إذا ما استخدمت استخداما سليما. وتلبي إجراءات الإعسار احتياجات تجارية وسياساتية هامة لدى المنشآت التجارية التي تعاني من صعوبات مالية.

ومع أن أفعال الاحتيال كثيرا ما تؤدي إلى تقديم دعوى إعسار فيما يتعلق بالضحية، فإن المخططات الاحتيالية تستخدم أيضا الإجراءات القانونية المتصلة بالإعسار في تمويه الاحتيال التجاري أو تمويهه وفي استغلال مصداقية إجراءات الإعسار لإعطاء الضحايا المستهدفين إحساسا كاذبا بالأمن. ويستخدم المحتالون إجراءات الإعسار في الزعم بأن محكمة الإعسار أو ممثل الإعسار قد راجع البيانات التي يقال إنها قُدمت نيابة عن الكيان المعسر وأقرها. كما قد يستخدم المحتالون إجراءات الإعسار لإخفاء إحالة الموجودات بصورة غير سليمة أو لتقديم مطالبات كاذبة أو بيعها. وأخيرا قد تُستخدم إجراءات الإعسار لإضفاء مصداقية على الكيان المعسر، كيما يتسنى له الحصول على سلع أو خدمات أو ائتمانات إضافية.

الأمثلة والحالات النموذجية

- قد تستخدم إجراءات الإعسار في إخفاء الموجودات عن الدائنين الحاليين.

المثال التوضيحي ٢٣-١: قبل دخول مرحلة الإعسار، قد يقوم الكيان المعني بإحالة موجودات من ولاية قضائية إلى أخرى، من أجل إخفاء الموجودات أو إنشاء عملية تجارية جديدة. وبذلك يحرَم دائنو ذلك الكيان من استرداد ديونهم، لأنه ليس لدى الكيان موجودات كافية لتسديد الديون السابقة.

المثال التوضيحي ٢٣-٢: قبل دخول الكيان مرحلة الإعسار يقوم رؤساء ذلك الكيان بإحالة موجودات إلى أنفسهم أو إلى أفراد آخرين من العارفين بالدواخل، مما يحرم دائني الكيان من أموال متاحة.

- قد يلفّق المحتال قيمة موجودات الكيان المعسر أو قيمة منشآته التجارية.

المثال التوضيحي ٢٣-٣: يبخس المحتال قيمة موجودات الكيان المعسر، لكي يحث الدائنين على قبول ما هو أقل بكثير من القيمة الكاملة للديون المستحقة لهم.

المثال التوضيحي ٢٣-٤: قد يبالغ المحتال في قيمة موجودات الكيان المعسر، وهو يعلم أن الضحايا سيعتقدون أن المحكمة أو ممثل الإعسار قد راجع تلك التقييمات أو تحقق من صحتها. ومن ثم، يستثمر الضحايا في الكيان المعسر اعتقادا منهم بأن الموقف المالي لذلك الكيان أفضل مما هو بالفعل.

- قد تقدّم في إجراءات الإعسار مطالبات كاذبة للاحتيال على الدائنين أو على المستثمرين المحتملين.

المثال التوضيحي ٢٣-٥: حالما يدخل الكيان المعسر مرحلة إجراءات الإعسار، يقدم رؤساء ذلك الكيان مطالبات كاذبة، مما يحث المحكمة وممثل الإعسار على توزيع مبالغ أقل على الدائنين الصِّحاح وكذلك توزيع حصص من الموجودات على أولئك الرؤساء.

المثال التوضيحي ٢٣-٦: يقدّم المحتال مطالبات كاذبة ضد الكيان المعسر ثم يبيع المطالبات بسعر مخفض إلى الضحايا الذين يسعون إلى

تحصيل تلك المطالبات من الكيان المعسر، اعتقادا منهم بأن المطالبات صحيحة.

- قد تُستخدم إجراءات الإعسار لإضفاء مصداقية على الكيان المعسر.

المثال التوضيحي ٢٣-٧: يحث المحتال الضحية على تزويد الكيان المعسر بسلع أو خدمات أو ائتمانات، زاعما لها أن المحكمة وممثل الإعسار قد كفلا السداد أو طمأنا الضحية إلى ذلك على نحو آخر، بإصدارهما إذنا أو موافقة على ذلك، مع أن هذا لم يحدث في الواقع.

المثال التوضيحي ٢٣-٨: قد يحدث احتيال من نوع آخر عندما تتطلب الصفقة دفعة مسبقة ثم يدعي الطرف الآخر عقب تلقيه تلك الدفعة بأنه معسر.

النصائح:

- ينبغي تذكُّر أن الكيانات المعسرة هي في إجراءات إعسار نتيجة لعجزها عن السداد إلى الدائنين الموجودين أو لفشل مشروعها التجاري. ومن ثم، يجب إجراء دراسة متأنية مسبقة لأي صفقة مقترحة مع الكيان المعسر أو لأي استثمار فيه.
- ينبغي على الدوام ممارسة ما يلزم من الحرص الواجب، وإجراء تحريات مستقلة عن أي بيانات يزعمها الكيان المعسر بشأن قيمته قبل تقديم أي ائتمان إضافي أو تقديم سلع وخدمات على الحساب.
- بما أن إجراءات الإعسار تسجَّل عادة في سجل عمومي فينبغي مراجعتها للتحقق من أي بيانات يزعم أنها صدرت عن محكمة الإعسار أو عن ممثل الإعسار.
- ينبغي عدم التوقف أبدا عن ممارسة الحرص الواجب بسبب مجرد تأكيد من الطرف المقابل بأن الصفقة أو الاستثمار قد ووفق عليه أو أُذن به من جانب محكمة الإعسار أو ممثل الإعسار.
- ينبغي إجراء مراجعة دقيقة لما قد يجريه الكيان المعسر من إحالات للموجودات قبل إجراءات الإعسار وأثناءها، للتأكد من مشروعية تلك الإحالات.

انظر أيضا: المؤشّر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

الإضافة ١ - ممارسة الحرص الواجب

إن الممارسة السليمة للحرص الواجب تتوقف على الظروف الخاصة للصفقة المعنية، ولكن يمكن إبراز بعض القواعد العامة التي ينبغي اتباعها في التأكد من توافر مقومات حسن النية في الصفقة ولدى الطرف المقابل. وينبغي تذكّر أن هذه القائمة تحتوي على إرشادات عامة فحسب، وأنه ينبغي النظر في مصادر أخرى للحصول على مساعدة أكثر تفصيلا، مثل الموقع الشبكي للمفوضية التجارية الاتحادية بالولايات المتحدة (www.ftc.gov)؛ أو الموقع الشبكي لكونسورتيوم دولي لهيئات معنية بحماية المستهلك، هو "كونسيومر سنتينل" (Consumer Sentinel) (www.consumer.gov)؛ أو كونسورتيوم دولي آخر، هو "إيكونسيومر" (Econsumer) (www.econsumer.gov)؛ أو الموقع الشبكي المعني بالمستهلكين، التابع للاتحاد الأوروبي (http://ec.europa.eu/consumers/index_en.htm).

١ - تحديد الكيفية التي جرى بها اختيار الشخص المعني كهدف للاتصال

- إذا لم يكن المستثمر هو الذي بادر بالاتصال فينبغي الاستفسار عن الكيفية التي حصل بها الطرف المقابل على اسمه والمعلومات اللازمة للاتصال به.
- ينبغي الاستفسار عن السبب الذي دفع الطرف المقابل إلى الاتصال بالمستثمر المعني. ولماذا يظن الطرف المقابل أن المستثمر مناسب لعقد صفقة تجارية معه؟ وأي إجابات غامضة أو عامة إنما تدل على أن الطرف المقابل يفتقر إلى أساس جيد لتقرير مدى ملاءمة المرء للصفقة المعنية.

٢ - التحقق من الطرف المقابل

- ينبغي أن يُسعى دائما إلى معرفة الأرقام والمعلومات اللازمة للاتصال بالطرف المقابل وممثليه، وكذلك معرفة هويته وهويتهم، بمعزل عن المعلومات المقدمة من مروّج الصفقة، من خلال الإنترنت أو دفاتر الهاتف أو المنظمات التجارية أو الصحافة أو المواد المتاحة لدى المكتبات أو ما شابه ذلك. وينبغي لدى ممارسة الحرص الواجب عدم الاعتماد على الأرقام الهاتفية أو المواقع الشبكية أو العناوين أو آراء الإخصائيين الفنيين التي وفرها مروّج الاستثمار.
- عند التعامل مع إخصائي فني، ينبغي التأكد لدى المنظمة المهنية ذات الصلة مما إذا كان ذلك الإخصائي مسجلا ومؤهلا حسب الأصول من جانبها والتعرّف على سجله، بما في ذلك أي شكاوى قدّمت بحقه أو تهم وُجهت إليه.

- ينبغي، عند الإمكان، التحقق من أسماء الأطراف المقابلين والمروّجين بغية فحص سجلهم الجنائي أو ما قدم بحقهم من شكاوى لدى الهيئات المعنية بالاحتيال الجنائي في الولاية القضائية ذات الصلة. كما ينبغي تذكّر أن المحتالين قد يستخدمون أسماء مستعارة.
- ينبغي تذكّر أن المحتالين قد يعملون في شكل أفرقة، ومن ثم، فقد لا تكون التأكيدات المقدمة من أشخاص آخرين، وخصوصا أولئك الذين يقترحهم المروّج، كافية لحماية المرء المعني.

٣- إدراك تكتيكات البيع

الضغط المشدَّد

- ينبغي عدم التخلي عن إتمام تدابير الحرص الواجب الوافية عندما يواجَه المرء بنداءات مثيرة للعواطف، مثل النداءات التي تزعم انطواء الأمر على أزمات إنسانية.
- ينبغي عدم الرضوخ لضغوط الوقت، مثل ضرورة الاستثمار أو الشراء في الحال لأن الفرصة توشك أن تضيع؛ فإذا كانت الصفقة مجزية إلى هذا الحد فلن يحتاج المروّج إلى الاتصال بمستثمرين منفردين. وفي حال النهي عن ممارسة الحرص الواجب بسبب ضغوط الوقت، ينبغي عدم المضي في إبرام الصفقة.

التوقعات

- ينبغي التحقق من الوقائع الأساسية للصفقة، بما فيها التنبؤات المتعلقة بنسب العوائد، على خلفية الأحداث الاقتصادية الجارية، مثل سعر السلعة المعنية أو مقدارها أو الأنماط المعتادة للتعامل بها تجاريا.

٤- تحديد ماهية المنتَج

- ينبغي تحديد المنتَج الجاري بيعه. ففي بعض الأحيان، قد يكون المنتَج خدمة أو حقا قانونيا غير ملموس مموها في شكل منتج مادي.

- إن الحقوق غير الملموسة، مثل خيارات الشراء وترتيبات التحاصُص الزمني وحقوق التأجير وما شابه ذلك، يصعب جدا التحقق من وجودها. لذا يلزم بذل مزيد من الحرص الواجب للتحقق من صحتها.
- إن المنتجات التي تختزن في ولاية قضائية أخرى داخل البلد المعني أو خارجه يسهل تزييفها، وتتطلب هي كذلك مزيدا من الحرص الواجب.

٥- تحديد طبيعة الصفقة

- ينبغي للمرء أن يحدد ما يُطلب منه أن يفعله: سداد دفعة أولية؛ أم سداد عمولة جلب زبائن، أم إبرام صفقة "صك مقايضة"، أم إنشاء حساب إيداعي مشروط، أو شراء خطاب ائتماني، أم أفعال مشابهة لا تمثل سوى جزء من الصفقة. وكثير من هذه الصفقات لا يحيل إلى الزبون أي حقوق ملكية، بل هي صفقات أولية في أفضل الأحوال.
- ينبغي النظر في الاستعانة بسمسار موثوق به ليكون "وسيطا" تودع لديه الأموال إلى حين تنفيذ العقد أو تسليم البضاعة.
- ينبغي التحقق من إمكانية استرجاع ما يرسَل من أموال، في حال عدم اكتمال الصفقة.

٦- تحديد ميكانيكا الصفقة ومستنداتها

كيفية مناولة الأموال

- ينبغي تحديد الجهة التي ترسل إليها الأموال للسداد، والتحقق من المؤسسة المالية المتلقية. هل هي مؤسسة حسنة السمعة في ولاية قضائية حسنة السمعة أم هي مجرد حساب في منطقة مالية حرة؟ فسبل الانتصاف القانونية في المراكز المالية الحرة عادة ما تكون ضعيفة فيما يخص المستثمرين الأفراد.
- إذا كانت الأموال مودعة في حساب إيداعي مشروط أو في خطاب ائتماني، هل المؤسسة المالية في موقف جيد وذات سمعة حسنة؟

- ينبغي التحقق من التوقيعات والحسابات وسائر المعلومات المستندية المتاحة، بالاتصال مثلا بالمؤسسة التي طبعت تلك المعلومات على ورقها الرسمي أو بالشخص الذي يزعم أنه وقّع على المستند.
- ينبغي التحقق مما يقدم من وسائل ضمان أو مستندات، مثل خطابات الائتمان والكفالات أو ما شابه ذلك، بالاتصال بالأطراف الأخرى المذكورة في المستندات للتأكد من صحتها.

كيفية التخاطب مع الطرف المقابل

- ينبغي أن يكون الاتصال بالطرف المقابل ميسورا بواسطة الهاتف أو البريد أو البريد الإلكتروني. وينبغي أن تكون المعلومات قابلة للتحقق بصورة مستقلة.
- ينبغي أن تكون الزيارات الشخصية إلى مكاتب الطرف المقابل متاحة من أجل تكوين فكرة عن طبيعة ذلك الطرف. وينبغي التنبه إلى أن المظاهر خدّاعة.

ماهية المعلومات التي تُتبادل مع الطرف المقابل

- ينبغي توخي الحذر بشأن ماهية المعلومات التي تعطى إلى الطرف المقابل. فالمعلومات التجارية مناسبة، أما المعلومات الشخصية فلا مكان لها في صفقة تجارية معتادة.
- لا ينبغي تقديم معلومات شخصية إلى المؤسسات المالية، مثل شركات السمسرة بالأوراق المالية والسلع، إلا بعد التحقق من أنها مسجَّلة وذات سمعة طيبة لدى الهيئات الرقابية ذات الصلة.

٧- إجراء بحوث بشأن الأطراف والمنتجات والصفقات

- تقوم الهيئات الرقابية والمنظمات المعنية بالأعمال التجارية والمستهلكين، بصورة متزايدة، بنشر معلومات عن المخططات الاحتيالية الجارية وبتوجيه تحذيرات بشأن مجالات الاحتيال على الصعيدين الداخلي والخارجي. وينبغي بذل جهود لإتاحة تلك المعلومات إما عبر الإنترنت وإما من خلال المنظمات التجارية المحلية.

- ينبغي للمرء أن يتخذ تدابير متابعة بشأن ما قد يواجهه من مصاعب، مثل عدم توافق الرمز الهاتفي للمنطقة مع المكان المزعوم أو وجود وقائع منافية للحس المنطقي السليم.
- ينبغي تسوّق بعض المنتجات أو الصفقات المشابهة لأغراض المقارنة، إن أمكن ذلك.
- في حال التعامل مع منتجات، ينبغي محاولة الحصول على عيّنة بهدف تحليلها، أو محاولة إجراء تقييم للشيء المعني من جانب طرف مؤهل ومستقل.
- ينبغي للمرء أن يبدأ تحرياته على أساس إقليمي، فيتصل بالمؤسسات الخاصة والحكومية المحلية للحصول على معلومات، ثم يوسِّع ذلك النهج ليشمل استعراضات عابرة للحدود، إلى الولايات القضائية المشار إليها في المستندات أو التي ذكرها المروّج، وكذلك الولايات القضائية التي لم تُذكر ولكن ربما كانت هي موقع عمليات احتيال سابقة.
- إذا كان يُنظَر في استثمار كبير جدا فينبغي الاستعانة بخدمات إخصائيين فنيين في ممارسة الحرص الواجب بشأن المروّج والاقتراح.
- وحتى إذا كانت العلاقة ذات طابع مستمر، ينبغي معاملة كل استثمار جديد أو صفقة ذات شأن بنفس الدرجة من الحذر وبنفس الأسلوب في ممارسة الحرص الواجب.